

جبهة ثورية لاسقط انقلاب البرهان.. حق لا تكرر الأخطاء ذاتها

كتبه عماد عنان | 16 نوفمبر, 2021



تواصل القوى الثورية السودانية مساعيها لإسقاط انقلاب 25 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، الذي قام به قائد الجيش عبد الفتاح البرهان، وأطاح من خلاله بالكون المدني من دائرة السلطة الانتقالية، ضارياً بالوثيقة الدستورية الموقعة في 2019 عرض الحائط.

احتجاجات وإضرابات واعتصامات وحراك ثوري مستمر طيلة العشرين يوماً الماضية، كان لها صداتها نسبياً لدى الداخل والخارج على حد سواء، تأكيداً على تمسك الشعب السوداني بمكتسبات ثورة ديسمبر/كانون الأول 2018 التي كان على رأس أولوياتها مدنية الدولة وديمقراطيتها.

غير أن تلك الإستراتيجيات رغم ما حققته من نتائج ميدانية حتى اليوم فإنها لم تكن كافية بالصورة المطلوبة لإزاحة العسكر عن كرسي الحكم والعودة بالشهد إلى ما كان عليه قبل 25 أكتوبر/تشرين الأول، الأمر الذي دفع بعض القوى للتفكير في مسارات أخرى أكثر فاعلية وتأثيراً.

وفي هذا الإطار دعا تجمع المهنيين السودانيين إلى تكوين جبهة ثورية واسعة ينضم تحت لوائها كل القوى المدنية المؤمنة بديمقراطية السودان وضرورة عودة الجنرالات إلى ثكناتهم، وتأسيس سلطة وطنية مدنية انتقالية خالصة من قوى الثورة الملتزمة بلاءاتها الواضحة (لا تفاوض، لا مساومة، لا شراكة).

خطوة في الاتجاه الصحيح لكن تطبيقها على أرض الواقع مسألة ليست بالسهلة، في ظل الأخطاء التي وقع فيها تحالف قوى الحرية والتغيير وتسببت في إحداث شروخات عده في جسد الكون المدني برمته، هذا بخلاف عامل الوقت الذي بات في صالح العسكر يوماً تلو الآخر، ما يجعل من تدشين هذا الكيان الجديد تحدياً كبيراً يتطلب جهداً شاقاً وضمانات كافية لطمأنة الجميع بأن المرحلة المقبلة ليست كغيرها.

مساران للتحرك

القوى الثورية ترى أن الاحتجاجات المستمرة طيلة الأيام الماضية - التي سقط خلالها عشرات القتلى والصابين نتيجة الواجهات الدامية مع قوات الأمن التي لم تدخل جهداً في وأد تلك الفعاليات أياً كان الثمن، إيماناً منها أن استمرارها بتلك الوتيرة المتضاعدة شهادة وفاة رسمية للانقلاب -، تحتاج إلى

مزيد من التنسيق والتناغم والبعد عن العشوائية من أجل إصابة الهدف بأسرع وقت وبأقل عدد من الخسائر في الأرواح والممتلكات.

وعليه كشفت عن مسارين رئيسيين لا بد للحراك الثوري الالتزام بهما لتحقيق الأهداف المنشودة، بحسب [السان](#) الذي نشره التجمع على حسابه على فيسبوك، الأول “تنوع تكتيكات المقاومة السلمية”， وذلك بهدف رفع درجة تأثيرها وكذلك تفادي استهلاك الطاقة الثورية في شكل واحد أو أشكال محدودة للنضال.

وتحت هذا المسار تدرج العديد من الفعاليات منها: المواكب المركزية ذات الرخم والمواكب الداخلية بالأحياء بهدف إرهاق وتشتيت قوات الانقلاب، والاعتصامات الجزئية والمؤقتة داخل الأحياء أو حول مطالب بعضها، وصولاً إلى الاعتصامات المركزية بالواقع ذات التأثير، وترييس وإغلاق الطرق لحماية المواكب والأحياء وإنهاك قوات الانقلابيين، مع مراعاة الحالات الإنسانية وسط المواطنين.

رغم تباين الآراء داخل الأسرة الثورية بشأن عبد الله حمدونك وأدائه خلال الفترة الماضية، فإن الجميع يطالب بعودته رئيساً للوزراء، كونه رمزاً موحداً ومدخلاً وحيداً وأوحد للعودة إلى المسار، وهي الرسالة التي لاقت صداقتها داخلياً وخارجياً

بجانب العصيان المتقطع يوماً أو يومين في توقيت تحقق أكبر درجات التنفيذ وصولاً للعصيان الشامل لاحقاً، - الإضراب عن العمل والوقفات الاحتجاجية والمذكرات ذات المطالب للضغط على الإدارات التابعة للانقلابيين، - الفضح الإعلامي داخلياً وخارجياً وتوظيف كل المنابر الرئيسية والمسموعة والمقروءة لتعريه الانقلابيين وحشد الدعم لقضية الانتقال الوطني المدني الديمقراطي والدولة الوطنية المدنية الخالصة.

ومن أبرز التحركات التي يمكنها زلزلة أركان العسكر، حملات المقاطعة الاقتصادية لبعض الأنشطة والمؤسسات بما يضعف القدرات والموارد الاقتصادية لسلطة الانقلاب، وحملات النفير للنظافة أو التشجير أو أي أنشطة يحتاجها الحي، مع ضرورة تفعيل الجهود الدبلوماسية، ومخاطبة الدول الصديقة والمؤسسات الدولية الداعمة لحقوق الشعب السوداني، لحاصرة انتهاكات الانقلابيين وكذلك لتفعيل خطوات اتخاذ قرارات وعقوبات حاسمة ضد الانقلابيين ومن يعاونهم.

أما المسار الثاني فيتعلق “بضرورة تكامل أدوار قوى الثورة الملتقة حول مقاومة وإسقاط الانقلابيين تحت شعارات (لا تفاوض، لا مساومة، لا شراكة)، فأدوات المقاومة أعلى تتطلب تضافر مجهودات لجان المقاومة الميدانية والأجسام والكيانات المهنية والجهات الإعلامية والجاليات السودانية بالخارج، وكل من له قنوات لخاطبة المجتمع الدولي، كما تحتاج لأكثر من آلية لتنفيذها، كل بما يليه، وفي إطار التنسيق والتعاون ومزاوجة الجهود”.

تسكين ومراؤفة

توحيد مواكب الشوارع الأخيرة حول هدف واحد ثابت لم يتبدل منذ انطلاق الاحتجاجات بعد ساعات قليلة من الانقلاب أثار حفيظة وقلق العسكر بصورة لافتة، فالتمسك بالدنية ومسار الانتقال الديمقراطي والعمل بمقتضيات الوثيقة الدستورية غير المقوضة، بات الشعار الأوحد للجموع الغفيرة التي ملأت شوارع البلاد وميادينها.

ورغم تباين الآراء داخل الأسرة الثورية حول عبد الله حمدوك وأدائه خلال الفترة الماضية، فإن الجميع يطالب بعودته رئيساً للوزراء، كونه رمزاً موحداً ومدخلاً وحيداً وأوحد للعودة إلى المسار، وهي الرسالة التي لاقت صداحاً داخلياً وخارجياً، ودفعت فريق العسكر لإعادة استنساخ تصريحاته التخديرية ورسائلطمأنة المزيفة التي اعتادها منذ بيان البرهان ظهر 25 أكتوبر/تشرين الأول.

تعامل الجنرال ورفاقه مع الشارع السوداني خلال العشرين يوماً الماضية بإستراتيجية رد الفعل وجس النبض، لقياس مدى قدرة السودانيين على الصمود والتحدي، فكانت الاستعمالات العاطفية التي فشلت في تحقيق أهدافها، ثم التصعيد الدموي عبر المواجهات والتضييقات التي لم تجد سوى إصرار أكثر وتحدى أشد صلابةً، ثم اللجوء إلى سياسة الترهيب والتنكيل والاعتقالات، التي بدورها كانت الزيت الذي يزيد نار الثورة اشتعالاً.

من المتوقع أن يكشف الجنرالات جهودهم لتفكيك تلك الجبهة أو أي كيان ثوري آخر، وذلك عبر الطرق التقليدية، الاستعمالات والوعود والمغربات، يليها التنكيل والترهيب، لكن تبقى الكرا في نهاية الأمر في ملعب الشارع

ومن هنا أیقنت الجميع أن الإصلاح لا يجري عبر فرض التدابير والإجراءات التنكيلية، وأن مثل تلك الإستراتيجيات لن تزيد الوضع إلا تفاقماً، وعليه كان لا بد من السير في مدارات أخرى موازية، في محاولة لتسكين الشارع وطمأنة الفريق الواقع على الحياد بين العسكر والثورة، وهو الفريق الأكثر حضوراً من الناحية العددية الذي ربما يمثل ثقلًا كبيراً حال استئناسه من أي من الفريقين.

البرهان في بيان انقلابه أكد التمسك بمكتسبات الثورة وتصحيح مسارها فكان الإطاحة بالدنبيين من السلطة الانتقالية، وشدد على تشبيهه بالوثيقة الدستورية فانقلب عليها، وتعهد بمدنية الحكم فأعاد تشكيل مجلس السيادة وفق أجندـة عسكرية واضحة، مستعيناً بفلول نظام الإنقاذ والأسماء سيئة السمعة.

وبالأمس واصل مجلس السيادة البرهاني الجديد إستراتيجيته المعرودة في تسكين الرأي العام وتهديته عبر وعود لا تقييم وحضور لها على أرض الواقع، متعمداً بتشكيل حكومة مدنية في الأيام القليلة المقبلة، و"بتقديم نموذج مثالـي في إدارة شؤون البلاد".

المجلس خلال اجتماع له وعد "برؤية مستقبلية جديدة تحقق أهداف ثورة ديسمبر المجيدة وفي مقدمتها تنفيذ شعارات الثورة في الحرية والسلام والعدالة"، وهي التصريحات التي لا تختلف كثيراً عن تلك التي اعتاد البرهان وحميدتي ورفاقهما ترديدها بين الحين والآخر ردًا على تخوفات الشارع ب العسكرية الدولة مرة أخرى.

سياسة المداهنة التي يتبعها الجنرالات لا تستبعد المجيء بحمدوك على رأس الحكومة الجديدة المزعومة (إرضاءً للشارع ومغازلة للغرب) غير أن أعضاءها لا شك أنهم سيدينون بالولاء للبرهان وليس لرئيس الحكومة، وفق متواالية هندسية برغماتية محددة، يسمح من خلالها الجنرال الجديد بإشراك كيانات وقوى سياسية وزعماء جماعات مسلحة تكون في المستقبل حاضنة سياسية له أمام القوى الثورية.

على مدار 65 عاماً، منذ الاستقلال وحتى اليوم، كان إبقاء السلطة بيد العسكر هدفاً دائمًا في السودان، وهو ما ينسجم مع السياق التاريخي لتداول الحكم في هذا البلد الإفريقي، وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذا النموذج من الحكم يتلاءم مع الأجندة الأمريكية الإسرائيلية في المنطقة بما يحقق لها مصالحها، بعيداً عن شعارات الديمقراطية المزعومة التي ترفعها أنظمة تلك البلدان، وهو ما بات واضحًا منذ انطلاق قطار الربيع العربي.

الاستفادة من أخطاء الماضي

حق لا تقع الجبهة الثورية التي تدعو القوى المدنية لتدشينها لإسقاط الانقلاب في الفخ لا بد من الاستفادة جيداً من دروس الماضي وتجارب الآخرين في البلدان المجاورة التي مرت بنفس الظروف، حق تتحقق الهدف منها ولا تحول إلى محاولة في قائمة محاولات عدة باهت جميعها بالفشل وكانت عاملاً في ترسیخ حكم العسكر.

بداية لا بد من توسيع دائرة المشاركة والتشاركيّة بحيث يسمح للقوى غير المنضوية تحت لواء التحالف والتغيير بالمشاركة والانضمام في الجبهة، وهذا يتطلب تحييّة الخلافات السياسية والأيديولوجية جانبًا وأن يوضع الانقلاب وإسقاطه وإنقاذ البلاد من العودة لعصور الظلم مرة أخرى كهدف رئيسي يجب تحت كل الأهداف الأخرى.

هذا التحرك بجانب أنه يعالج القصور الذي شاب أداء الحرية والتغيير خلال العامين الماضيين، حيث الانفراد بالسلطة وإقصاء الآخرين، إلا أنه يغلق الباب (أو على الأقل يواريه) أمام المكون العسكري لتتوسيع حاضنته السياسية والشعبية من خلال ضم القوى المستبعدة من التحالف الثوري، وهي النقطة التي لعب عليها جيداً حين طالب بتتوسيع الحاضنة السياسية، وكان لها صداتها في دعم قرارات البرهان الأخيرة من بعض القوى والجماعات المسلحة.

مسار آخر يجب تعزيز التحرك بداخله، يتعلق بتفعيل الحراك الدبلوماسي ومخاطبة الكيانات والقوى

الداعمة للديمقراطية في العالم، وعدم الارتكان للولايات المتحدة فقط، في ظل ما يثار بشأن تورطها في دعم الانقلاب والوقوف خلفه لأهداف ما، وهذا الأمر من الممكن أن يتولاه نخبة السفراء والدبلوماسيين الرافضين للانقلاب ممن لهم علاقات قوية وواسعة مع حكومات العالم والمنظمات الحقوقية.

أما المسار الأهم والأكثر تأثيراً فهو البقاء على الحالة الثورية والزخم الاحتجاجي في الشوارع والميادين، يزامنه الاستمرار في أدوات المقاومة السلمية، عبر الإضراب والعصيان وإحداث حالة من الشلل التام، بما يزيد من الضغط على السلطة العسكرية ويدفعها لإعادة النظر في تحركاتها، وهذا لن يتحقق دون المكوث في الميدان وعدم الاستجابة لأي ضغوط أو رسائل مغازلة من هنا أو هناك حتى تحقيق الهدف الرئيسي وهو العودة إلى ما كان عليه الوضع قبل 25 أكتوبر/تشرين الأول.

من المتوقع أن يكشف الجنرالات من جهودهم لتفتيت تلك الجبهة أو أي كيان ثوري آخر، وذلك عبر الطرق التقليدية، الاستسلامات والوعود والغربيات، يليها التنكيل والترهيب، لكن تبقى الكرة في نهاية الأمر في ملعب الشارع الذي كما استطاع أن يطيح بنظام البشير بعد 30 عاماً من الحكم، يملك القدرة - إن أراد - على الإطاحة بالبرهان وفريقه.

رابط المقال : <https://www.noonpost.com/42372>